Fouad Benali

Doctorando en Economía de la Empresa.

Departamento de Financiación e Investigación Comercial

Universidad Autónoma de Madrid (España)

Mail: f.benali86@gmail.com

إعداد فؤاد بنعلي: باحث في نمو وتوسع البنوك الإسلامية في أوربا

جامعة أوطونوما ذي مدريد (إسبانيا)

مُسْتَقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

إسبانيا القوة الإقتصادية الرابعة في القارة العجوز، التي لا زالت تلاحقها ويلات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية، بعد أن إنْحَنَت لها مؤشرات بورصة مدريد IBEX 35 مستسلمة, أمام الأسهم الحمراء التي ضربت أهم القطاعات الحيوية في إسبانيا (العقار، البناء وقطاع الخدمات) منذ أوائل 2008؛ بدأت تبحث عن مصادر تمويل خارجية، وخطط إقتصادية جديدة تتبلور على مفهوم توسيع مصادر التمويل الخارجي، وفتح الباب أمام شركاتها العملاقة في غزو أسواق عالمية جديدة بحثا عن متنفس مالي جديد، وهروبا من مستنقع الإفلاس.

ومن بين هذه المصادر التمويلية الجديدة التي بدأت تثير اهتمام صناع القرار في دواليب الحكم، خاصة لدى المتحكمين في السياسة المالية والعارفين بخبايا النظام المالي العالمي، نظام الصيرفية الإسلامية الذي بدأ يُسِيل لُعاب البنك المركزي الإسباني Banco de España (BDE في استكشاف هذا النظام، والإظافات التي من المتوقع أن يُظْفِيهَا على النظام المالي الإسباني ومساهمته في تحريك عجلة الإقتصاد، وهو ما أفصح عنه(حرفيا، من خلال أول بحث يصدره البنك المتحكم في السياسة المالية عام 2008، والذي تطرق إلى فرص البنوك الإسلامية في إسبانيا رغم ضعف المعطيات والمعلومات عن طبيعة النظام المالي الإسلامي، والذي جاء تحت عنوان .
FINANZAS ISLÁMICAS: DESARROLLO RECIENTE Y OPORTUNIDADES

منذ ظهور أول بنك إسلامي نموذجي تجاري يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في العالم منتصف مارس (آذار) 1975 بنك دبي الإسلاميDubai Islamic Banc (كان قد تأسس قبله بنك يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة بمدينة ميرت غانم المصرية سنة 1962)، بدأت صناعة التمويل الإسلامي تَشُق طريقها إلى الإنتشار والتوسع عبر القارات الخمس، إلى أن وصلت إلى ما يزيد عن 500 مؤسسة مالية ، بحجم تدَاوُل يقارب 1,6 تريليون دولار حسب آخر الإحصائيات والدراسات العالمية لسنة 2014 (Ernst & Young)بنسبة نمو تتراوح بين 15 إلى 20% سنويا.

نُمُو وتوسع الصيرفية الإسلامية لم يقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل إمتد إلى أَعْتَد الإقتصادات العالمية خاصة الأوربية ، التي أصبحت الآن تتنافس على شَرف لقَب عاصمة الصيرفية الإسلامية العالمية في أوربا، خاصة بين قُطْبَي المالية الأوربية لندن وباريس.

بريطانيا التي تستحوذ على 64% من السوق المالي الإسلامي في أوربا، باعتبارها أول بلد أوربي يفتح سوقه المالي للصيرفية الإسلامية عام 1978 عبر مجموعة Islamic Banking International Holding ، و 1979 لمجموعة Islamic Finance House, و 1983 لمجموعة بنك البركة إلى أن وصلت اليوم إلى 23 بنك ومؤسسة إسلامية مالية، منها 7 بنوك إسلامية متكاملة و16 بنك تقليدي يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بينما فرنسا تستحوذ فقط على 9%، سويسرا 12%، اللوكسومبورغ 6%، فيما تتشارك كل من المانيا وإيرلاندا وروسيا في نسبة 3% .

البنية الإقتصادية والمالية لإسبانيا

حسب آخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الإقتصاد الإسبانية 2013، وصل عدد الشركات المكونة للجسم الإقتصادي الإسباني إلى 1.150.845 شركة، منها 1.146.682 شركة صغرى PYMES(التي يقل عدد عمالها عن 100 عامل)، و 4163 شركة كبرى (أزيد من 100 عامل)، أي أن نظام الشركات في إسبانيا تستحوذ عليه الشركات والمقاولات الصغرى بنسبة 98,9%، وهو ما يفسر سبب إفلاس العديد من الشركات خلال الأزمة و ذلك راجع إلى قلة الموارد المالية وضعف رأسمالها في مواجهة أي هزة إقتصادية.

وإذا قمنا بمقارنة طبيعة نظام الشركات بإسبانيا، مع المنتوجات التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية، فإننا سنجد أن 98,9% من مجموع الشركات الإسبانية تحتاج إلى تمويل من أجل مسايرة عملها، وهي من نقط القوة في نظام البنوك الإسلامية التي تعتمد على المشاركة في تقاسم الربح والخسارة عبر ***عقود المضاربة والمشاركة***، وهذا يعني أن الشركات الصغرى تعتبر سوقا خصبة لجذب إستثمارات البنوك الإسلامية .

فيما تشكل البنوك أحد أهم محركات الإقتصاد الإسباني، حيث يبلغ عدد ***البنوك الإسبانية 73 بنكا*** (البنك المركزي الإسبانيBDE 2013)، والتي يحتل فيها ***بنك Santander صدارة هذه البنوك برأسمال يقدر ب 1.281.698 مليون يورو، محتلا الرتبة العاشرة على الصعيد العالمي مع نسبة زبناء وصلت إلى 106,6 مليون زبون*** ,موزع على عشر دول: إسبانيا، بريطانيا، البرازيل، المكسيك، الشيلي، الأرجنتين، ألمانيا، البرتغال، بولونيا وامريكا. يليه بنك BBVA بحجم أصول يصل إلى 633.073 مليون يورو، ومجموعة بنك Caixa بموجودات تقدر ب 367.940 مليون يورو، وبنك Bankia الذي يضم 7 بنوك مشتركة، التي التأمت في مجموعة واحدة بعد أن وصلت مرحلة الإنهيار المالي في 2012، وتظم كلا من؛ Caja Madrid, Bancaja, Caja Insular de Canarias, Caixa Laietana, Caja Ávila, Caja Segovia y Caja Rioja.,

فيما تشكل ***البنوك الأجنبية العاملة في النظام المالي الإسباني 46 بنكا أجنبيا، و 77 فرعا لبنوك أجنبية،*** حيث يعتبر ***البنك العربي ARAB BANK***(بنك تقليدي مقره بالعاصمة الأردنية عمان تأسس سنة 1930 و يضم أكثر من 600 فرع في العالم)البنك العربي الشرق أوسطي الوحيد في السوق المالي الإسباني ومقره بمدريد. في حين، أن إسبانيا تعتبر من الدول الأوربية التي تقدم تسهيلات كبيرة للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها والإستثمار في السوق المالي الإسباني، من خلال قانون 1995/1245 الذي تم تعديله في 13 أبريل (نيسان) 2013 من طرف وزارة الإقتصاد الإسباني,, مع مراعاة القيمة الرأسمالية التي ***لا يجب أن تقل عن 18 مليون يورو*** .وهو ما يعني، أن السوق الإسباني، لا زال أرضية خصبة ***للبنوك الإسلامية*** للإستثمار ودخول هذا السوق الذي يعتبر بوابة للعالم الإسباني في دول أمريكا اللاتينية، كما تشكل فرصة للبنوك الإسبانية في فتح منتوجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتصديرها إلى فروعها في دول أمريكا اللاتينية، خاصة مع تزايد الجالية المسلمة بإسبانيا وفي مستعمراتها اللاتينية السابقة في أرض "الإينكا"، "الأزتيك" و"المايا".

- ***بنية / لمجتمع الإسباني***

الأزمة المالية التي عصفت بإقتصاد إسبانيا منذ 2008، أبانت عن حقيقة إجتماعية، هي في حد ذاتها جوهر السوق الإسباني، باعتباره سوقا إستهلاكية بامتياز، من خلال بنيته الطبقية (الطبقة المتوسطة)، الذي يبلغ عدد سكانه 46.507.760 (المؤسسة الوطنية للإحصاء يناير (كانون الثاني) INE 2014)، وتشكل فيه نسبة الأجانب 4.676.022 (7,82%) ، حيث تأتي الجالية المغربية في الرتبة الثانية بنسبة 714.221 والأولى من حيث الجالية المسلمة (50%)، التي يقارب عددها 1.732.191 (2013UCIDE)، موزعة بين 1,6 مليون مسلم مهاجر، و 568 ألف (30%) إسباني مسلم معتنق للدين الإسلامي ، و 25% موزعة بين الجاليات العربية و المسلمة: (63.696 جزائري)، 80.714 باكستاني، 63.760 سنيغالي، 21.4544 بنغلاديشي، 3397 مصري، 2804 سوري، 2094 تونسي، 1212 أردني و 513 سعودي غالبيتهم من الطلبة والبعثات الديبلوماسية. بينما تتمركز معظم هذه الجاليات في كل من كاطالونيا ب 465.142 مسلم، مدريد ب 255.088 مسلم، وأندلوسيا ب 276.787

مسلم موزعة بين مليلية ب 42.439 مسلم و سبتة ب 35.439 مسلم، فيما البقية موزعة بين مختلف المناطق الإسبانية.

كل هذه المؤشرات الإجتماعية تعطي لنا رؤية واضحة عن نوعية المجتمع الإسباني وبنيته، باعتبار أن نجاح أي تجربة للصيرفية الإسمالية مرتبط بالوضع الإجتماعي وبنسبة الجالية المسلمة في أي بلد. النسبة المهمة للجالية المسلمة بإسبانيا تعتبر من نقاط القوة التي من الممكن أن تستقطب المؤسسات والبنوك الإسلامية العالمية، بحيث أن هذه النسبة التي تقارب 2 مليون نسمة، هي ***سوق إستهلاكية واسعة واحتياجاتها من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية*** ، هي من الأمور التي بدأت تحرك صناع القرار المالي بإسبانيا ، خاصة البنك المركزي الإسباني ، لكون ***الخدمات المصرفية البنكية الإسلامية ستزيد من إقبال الجالية المسلمة على التعامل والإدخار وحتى الإستثمار في هذه البنوك***، مما يعني زيادة في حجم الأصول المالية لهذه البنوك وحتى البنوك التقليدية الإسبانية التي ستفتح منتوجات مالية إسلامية. الأمر الذي سيساهم في الرواج المالي والإقتصادي عبر العقود المميزة للبنوك الإسلامية (المضاربة، المشاركة، المرابحة، الإيجارة، الإستصناع، القرض الحسن، بيع السلم...)، والتي تستثمر في كل القطاعات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية (العقار، الخدمات، البناء، السياحة الحلال، قطاع الأغذية، الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري...)

- ***علاقات إسبانيا بدول الصيرفية الإسلامية***

من خلال آخر تصنيف لأحسن البنوك الإسلامية في العالم العربي حسب مجلة ***"فوربيس أرابيك 2011"***، وكذلك من خلال مسح تجريدي قمنا به إنطلاقا من موقع ***"أرقام بزنس إنفو"*** المتخصص في نشر المعلومات الاقتصادية والمالية التي تهم المستثمرين وصناع القرار في العالم العربي، نجد ما يلي:

País	Bancos islámicos	Bancos convencionales	Total de los bancos
Kuwait	6	6	12
Qatar	4	8	12
EAU	3 Dubái 2 Abu Dhabi	4 Dubái 14 Abu Dhabi	23
Arabia Saudí	4	7	11
Bahréin	4	4	8
Omán	2	6	8
Total	***25***	***49***	***74***

Fuente: Elaboración propia

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا أن الدول الرائدة في عالم صناعة المالية الإسلامية هي دول مجلس التعاون الخليجي، وهو نفس الأمر الذي أكدته الدراسة التي أنجزتها **مجلة "فوربيس أرابيك 2011"**، في تصنيف أحسن 75 بنك في العالم العربي، حيث نجد أن البنوك الإسلامية تحتل مراتب متقدمة في هذا التصنيف، إذ جاء كل من(Rajhi Bank (Arabia Saudí في الرتبة الثانية، و Kuwait Finance House(Kuwait) في الرتبة 15،(EAU) Dubai Islamic Bank في الرتبة 21، Abu Dhabi Islamic Bank (EAU) في الرتبة 23، Islamic Bank (Qatar) Qatar Islamic في الرتبة 25، Albaraka Bank (Bahrein) في الرتبة 30، Banking International Qatar (Qatar)I في الرتبة 45، Masrif (EAU) في Alimarat الرتبة 59.

صناعة الصيرفية الإسلامية لا تقتصر فقط على دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها الرائدة على الصعيد العالمي، فنظام الصيريفية الإسلامية في ماليزيا يعتبر الأقوى على صعيد آسيا وفي العالم، باعتباره النظام المالي الإسلامي الأكثر نموا وابتكارا، من خلال تعدد المنتوجات المبتكرة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والدعم الحكومي الذي تحظى به ، حيث نجد في ماليزيا 15 بنكا إسلاميا متكاملا، و11 بنكا تقليديا يقدم منتوجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

من خلال هذه المعطيات، فإن ***دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا هما المصدران الرئيسيان للمالية الإسلامية في العالم،*** لهذا، فإن أي دراسة حول مستقبل البنوك أو الصيرفية الإسلامية بإسبانيا، لا بد أن تأخذ بعين الإعتبار العلاقات الإقتصادية، التجارية والسياسية بين إسبانيا وهذه الدول, باعتبارها قوة النظام المالي الإسلامي العالمي.

- ***العلاقات الإقتصادية الإسبانية - الخليجية - الماليزية***

من خلال تحليلنا للعلاقات الإقتصادية التي تربط إسبانيا بدول مجلس التعاون الخليجي (قطر، السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين وعمان) فإننا نجد، أنها علاقات متميزة على جميع الأصعدة، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث وصلت الإستثمارات المباشرة لقطر في إسبانيا إلى 65.622,49 مليون يورو، والسعودية ب 11.898,80مليون يورو، و الإمارات ب 11.898,18مليون يورو، بينما ماليزيا وصلت إستثماراتها المباشرة في إسبانيا إلى 600 ألف يورو. بينما التبادل التجاري(الصادرات و الواردات) بين إسبانيا والسعودية وصل سنة 2010 إلى 1.042 مليون يورو، و 45،951 مليون يورو مع الإمارات، كما هو مبين في الجداول التالية التي ترسم خارطة طريق العلاقات الإقتصادية بين إسبانيا ودول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا.

Las inversiones de los países del golfo en España (miles de Euros)

	2004	***2005***	***2006***	***2007***	***2008***	***2009***	***2010***	***2011***	***2012***	***2013***
Arabia Saudí	16 252,28	0,00	5,99	17,53	4.482,40	5.004,00	8.954,80	24.462,26	8.148,54	11.898,80
EAU	350,63	575,08	1 953,05	10 143,77	45.635,51	3.319.047,27	784,89	413.241,51	9.422,77	11.898,18
Qatar	0,00	370,00	0,00	0,00	93,01	4,58	18.284,50	110,43	2.419,97	65.622,49
Kuwait	3,76	6,05	20 267,29	0,00	2 298,89	0,00	840,00	1.120,61	53,39	1.359,54
Omán	38,95	0,00	0,00	0,00	0,00	1,80	750,00	0,00	0,00	0,00
Bahréin	0,00	0,00	0,00	0,00	557,00	3,20	0,00	0,00	87,50	0,00
Malasia	2.609,38	215,00	0,00	53,56	0,00	299,72	3,51	0,00	3,00	600,00

Fuente: Registro de inversiones exteriores. Secretaria de Estado de Comercio

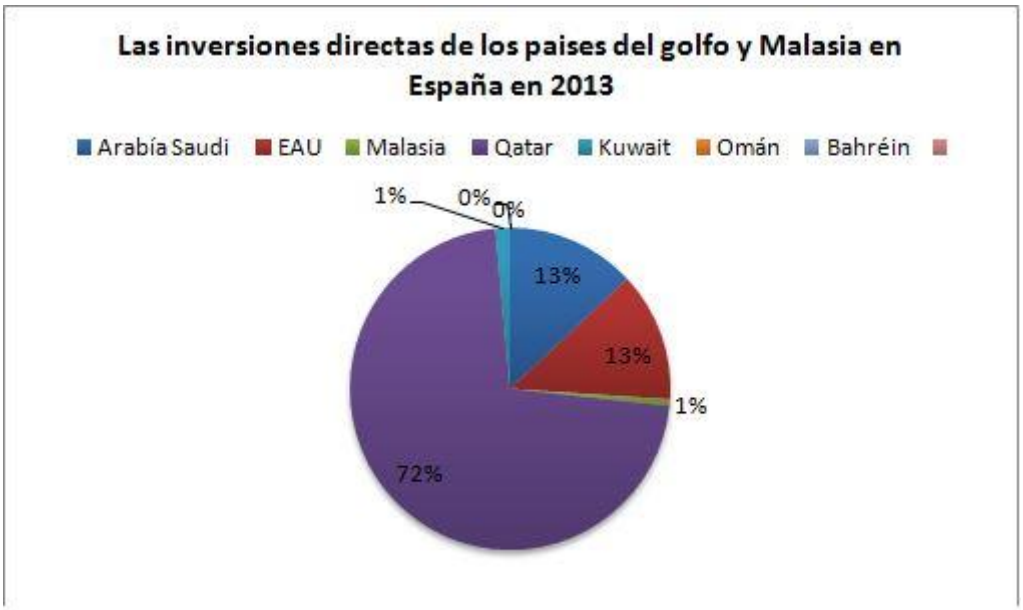

Fuente: Elaboración propia

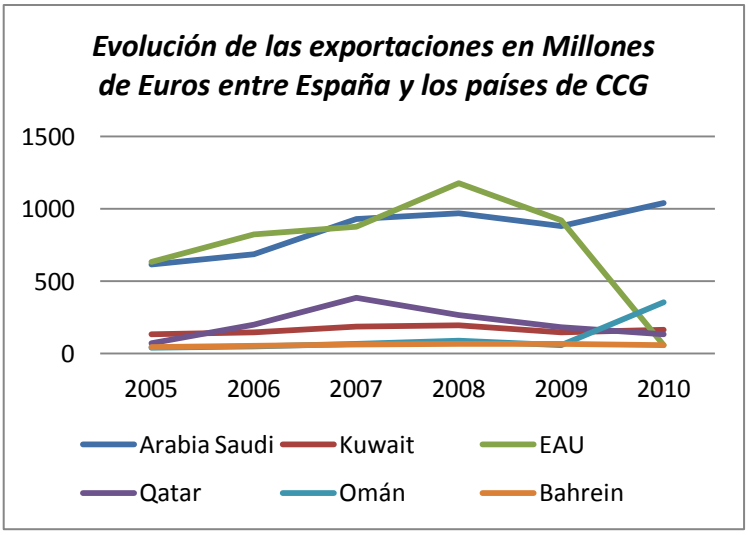

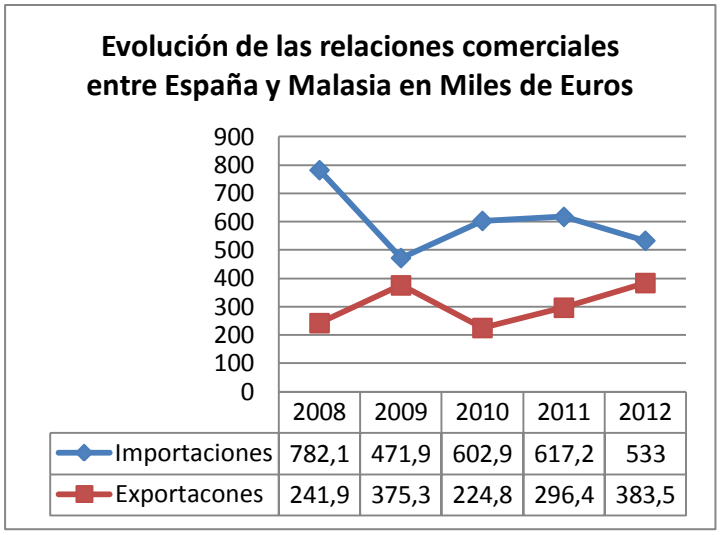

	2008	2009	2010	2011	2012
Importaciones	782,1	471,9	602,9	617,2	533
Exportacones	241,9	375,3	224,8	296,4	383,5

Fuente: ICEX 2013

من خلال تحليل المعطيات الإقتصادية لوزارة الإقتصاد الإسبانية الخاصة بنوعية العلاقات الإقتصادية التي تربط إسبانيا بالدول الخليجية، والقطاعات التي تجلب الإستثمارات الخليجية، فقد وجدنا مايلي:

- **الطاقة** (البترول، الغاز والطاقات المتجددة)
- قطاع **العقار** (المكاتب والمنازل) وهو القطاع الذي نال النصيب الأوفر من الأزمة الإقتصادية بإسبانيا، الذي يعتبرأحد أهم القطاعات الحيوية في نظام الصيرفية الإسلامية،والتي من الممكن أن تشكل فرصة إستثمارية للبنوك الإسلامية عبر **عقود المرابحة والإيجارة**.
- القطاع **المالي**، من خلال تعدد الإستثمارات في القطاع المالي عبر مجموعة من الشركات المالية التقليدية في كل من برشلونا ومدريد.
- القطاع **الصناعي**: من القطاعات الواعدة في إسبانيا، رغم تضرره من الأزمة المالية، لهذا يمكن إعتباره من القطاعات الحيوية القابلة للإستثمار عبر **عقود المشاركة والمضاربة في نظام البنوك الإسلامية**، من خلال المشاركة بالرأسمال في الشركات التي تحتاج إلى التمويل، باعتبارها شركات قادرة على الإنتاج والمنافسة في السوق المحلي والعالمي
- قطاع **البنية التحتية والنقل**، حيث تعتبر الشركات الإسبانية من أقوى الشركات العالمية في مجال خدمات النقل والبنية التحتية .
- القطاع **السياحي**، الذي تصنف فيه إسبانيا في الرتبة الثالثة على الصعيد العالمي, حيث تشكل 10% من الناتج الداخلي الخام لإسبانيا بعدد سياح سنوي يقدر بأزيد من 50 مليون سائح. هذ القطاع الذي بدأ يدخل
- عالم ***"السياحة الحلال"***، كأحد القطاعات التي بدأت ترى النور في إسبانيا.

العلاقات السياسية بين إسبانيا ودول الصيرفية الإسلامية

متانة العلاقات الإقتصادية والتجارية بين إسبانيا و***دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا***، كلها تصب في مصلحة الصيرفية الإسلامية، وذلك من خلال الفرص الواعدة التي يتيحها السوق الإقتصادي الإسباني, وكذلك للمكانة المتميزة التي تحضي بها السوق الخليجية بالنسبة لإسبانيا، خاصة في ظل العلاقات السياسية المتجدرة التي تربط بين إسبانيا والعائلات الحاكمة في هذه الدول، وهو ما تبين من خلال العديد من الزيارات التي يقوم بها ***"الأمراء"*** العرب إلى إسبانيا، وكذلك الزيارات الرسمية لرجال الدولة في المملكة الإسبانية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يؤكده آخر زيارة قام بها العاهل الإسباني السابق الملك خوان كارلوس إلى الدول الخليجية مطلع السنة الحالية, قبل أن يتنازل عن عرشه لابنه الملك فيليبي السادس. كما أن العلاقات السياسية الثنائية القوية التي بدأت منذ 1954 بافتتاح أول سفارة لإسبانيا في الدول الخليجية وكان ذلك في العربية السعودية، تلتها فتح سفارات في كل من الكويت 1973، الإمارات 1977، قطر 1993، ***ماليزيا 1978*** وعمان سنة 2004. كلها ستساهم في صنع خارطة الصيرفية الإسلامية بإسبانيا، وهو نفس النهج الذي اعتمدت عليه معظم الدول الأوربية، بدءً ببريطانيا إلى فرنسا التي ساهمت فيها العلاقات الثنائية السياسية القوية إلى توطيدها في مجال الصيرفية الإسلامية.

أهم العوائق التي تواجه مستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا

رغم كل هذه المعطيات الإيجابية التي تصب في صالح ***البنوك الإسلامية والإقتصاد الإسباني***، فإن إسبانيا لا زالت لم ترقى بعد إلى رُكْب الدول الأوربية التي شقت طريقها في عالم الصيرفية الإسلامية ك بريطانيا وفرنسا، سويسرا، لوكسومبورغ وألمانيا، وذلك راجع إلى عدة عوامل لا يمكن التغافل عنها :

- ضعف ثقافة الصناعة المالية الإسلامية لدى صناع القرار الإقتصادي والسياسي بإسبانيا، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام الدولة الإسبانية بالعالم الإسباني في دول أمريكا اللاتينية التي تعتبرها السوق الأول للإستثمار وتغييبها المنطقة الخليجية وشرق آسيا.
- غياب مراجع علمية تتناول موضوع الصيرفية أو البنوك الإسلامية باللغة الإسبانية، وغياب باحثين آكاديمين قادرين على التأثير في صناع القرار الإسباني، خاصة الجامعات الحكومية التي لا تتوفر إلى حد الآن على أي مادة أو شعبة تدرس فيها الصيرفة أو نظرية الإقتصاد الإسلامي ، رغم وجود ما يزيد عن 10 جامعات حكومية تدرس الدراسات الإسلامية والعربية (Universidad Autónoma de Madrid, Universidad Complutense de Madrid, Universidad de Almería, Universidad de Alicante, Universidad de Granada, Universidad de Málaga, Universidad de Barcelona…).
- غياب مراكز أبحاث قادرة على النهوض بالمالية الإسلامية عبر الإنكباب على أبحاث علمية تدرس فيها مختلف الجوانب المتعلقة بمستقبل الصيرفة الإسلامية بإسبانيا.
- ضعف ثقافة البنوك الإسلامية لدى الجالية المسلمة التي غالبيتها تنتمى لدول المغرب العربي.

توجيهات وتوصيات

رغم كل هذا وذاك، فإن إسبانيا تعتبر من الأسواق الإقتصادية الواعدة للصيرفية الإسلامية لما تتوفر عليه من ميزات ستساهم في نمو وتوسع البنوك الإسلامية على الصعيد العالمي، باعتبارها ***بوابة أوربا وإفريقيا، ونافذة أمريكا اللاتينية***, لكن لن يتأتى هذا إلا ب:

- **دَعْم الدولة الإسبانية**، الذي يعتبر المفتاح الأول والأخير في أي مشروع متعلق بالبنوك الإسلامية، فكل التجارب الأوربية، بدءً من بريطانيا، و سويسرا، ولوكسومبورغ، وفرنسا وألمانيا وإيرلندا، تؤكد على أن ***حكومات وبرلمانات*** هذه الدول، هي التي كانت لها الدور الفاصل في ظهور البنوك الإسلامية في دولها، وذلك من خلال ***سَنّ قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية***، وبدعم من البنوك المركزية التي تعتبر سَن قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، سيزيد من تدفق الإستثمارات الأجنبية، وخلق دينامية اقتصادية مالية تتَّسم بتنوع المنتوجات المالية، وكذلك باعتبارها نظاما ***ماليا "أخلاقيا"*** يراعي إحتياجات الزبناء.
- ***دعم حكومي لكل المشاريع الأكاديمية*** الهادفة إلى التعريف بالمالية الإسلامية، كما هو الحال في بريطابيا التي تتوفر على 12 جامعة حكومية تدرس المالية الإسلامية، وفرنسا على 4 جامعات حكومية، سويسرا ولوكسومبورغ جامعة احدة، حيث ساهم هذا الدعم الحكومي في التعريف بالمالية الإسلامية العالمية وذلك من خلال الأبحاث الجامعية والأكاديمية التي تستحوذ فيها اللغة الإنجليزية على 75% من مجموع الأبحاث العالمية، و اللغة الفرنسية على 5% بينما اللغة العربية على 20%، في غياب تام للغة الإسبانية.
- فتح مراكز أبحاث داخل الجامعات الحكومية الإسبانية بشراكة مع مراكز الأبحاث المعروفة في أوربا والدول الخليجية وماليزيا، المعروفة بآدائها ونزاهتها الأكاديمية
- تعزيز العلاقات الثنائية السياسية والإقتصادية بين إسبانيا والدول التي تعتبر مصدرا للصيرفية الإسلامية (الخليج وماليزيا) .من خلال تفعيل دور السفارات الخليجية وماليزيا للتعريف بالصيرفية الإسلامية ، وذلك عبر القنوات الأكاديمية الحكومية والدخول في شراكات مع مؤسسات الدولة الإسبانية.

إذن، من خلال هذه المعطيات التي قدمناها، والتي تُنشَر لأول مرة (باللغة العربية) من ملخص لبحث أكاديمي؛ هو الأول من نوعه على صعيد إسبانيا الذي وصلنا فيه إلى المراحل الأخيرة لإخراجه باللغة الإسبانية، ليكون مرجعا مساهما في التعريف بالصيرفة الإسلامية (البنوك الإسلامية) بإسبانيا، ونافذة لكل المستثمرين والمؤسسات المالية العربية الإسلامية والإسبانية، لاستكشاف الفرص التي يتيحها السوق الإقتصادي والمالي الإسباني للبنوك الإسلامية، وذلك من خلال المعطيات والأبحاث الميدانية التي يختزلها هذا البحث، والنتائج التي توصلنا إليها في كل فقرة متعلقة بمستقبل البنوك الإسلامية بإسبانيا.